

صفحة		
470	نظام معدل لنظام التبغ رقم (١) لسنة ١٩٥٣	
477	نظام التبغ المعدل	نظام رقم ( ٥١ ) لسنة ١٩٦٦
477	النظام المعدل لنظـــام استيفاء رسوم واجور اضافية لمشروع الطيران	نظام رقم ( ۵۲ ) لسنة ۱۹۲۳ نظام رقم ( ۵۳ ) لسنة ۱۹۲۲
474	الملكي الاردني نظام انشاء الشوارع والارصفة لبلدية طولكرم	
9 1	نظام معدل لنظام مشروع الكهرباء لبلدية طولكرم	نظام رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٦ نظام رقم (٥٥) لسنة ١٩٦٦
977	نظام الرسوم والاجور الاضافية المعدل	نظام رقم (٥٥) نسته ١٩٦٦ نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٦
974	نظام رواتب وعلاوات افراد قوة الامن العام المعدل	نظام رقم (۷۰) لسنة ۱۹۳۳ نظام رقم (۷۰) لسنة ۱۹۳۳
977	نظام معدل لنظام مجلس البحث العلمي الاردني	نظام رقم (۸۸) لسنة ۱۹۲۲
444	النظام الداخلي لنقابة الاطباء في المملكة الاردنية الهاشمية	نظام رقم ( ١٤ ) لسنة ١٩٥٤
YAP	١١ ) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين	قرارات رقم ( ۸ و ۹ و ۱۰ و
444	۲۷ کسنة ۱۹۲۹ صادرة عن رئيس الوزراء	

مطبعة القوات المسلحة الاردنية

### خدافسية للفلك منك الملكة للفرونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٤٠) من قانون التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١/٣١ نأمر بوضع النظام الآتي : ـــ

نظام رقم ( ٥١ ) لسنة ١٩٦٦

# نظام معدل لنظام النبغ رقم (١) لسنة ١٩٥٣

١ \_ يسمى هذا النظام (نظام التبغ المعدل لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع نظام التبغ رقم (١) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي ــ كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرحمية .

٢ \_ يلغى نص المادة الثالثة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي : \_

٣ \_ تلغى رسوم المكوس المتحققة على الكميات التالية من السجاير والتبغ المحلي وذلك ضمن الشروط المقرره : أ ـــ التبغ والسجاير المصروفة لاستعمال جلالة الملك المعظم .

ب ــ التبغ والسجاير المخصصة لدكان الجندي بالصورة المنصوص عليها في المادة ( ٩٢ ) مــن قانون الجمارك او ما يحل محلها .

1977/1/41

المحتين بطسسالال			197	٦/١/٣	`
وثيسس السسوذواء	<i>J</i>	وزيــــ	المواصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	وزير	وزيـــــر
ووزيــر الـــدفــاع	ارجية		طيران سكك	ميناء	الماليسسة
وصفي المتل	ازم نسيبه	-	سمعان داود		وز الدين المفتي
ية ووزير دولة لشؤون رثاسة	وزير الداخا	للشؤون	وزير الداخليسة ا		وزير المواصلات
زير الاقتصاد الوطني بالوكالة	الوزراء وو	i	البلديـــة والقرويـ		برق وپریسسد
هبد الوهاب المجالي		ç	. قاسم الريماوي		فضل الدلقموني
وزيـــــر	ر	وزيـــ	وزيـــــر	بر	وزيــــ ــــــــــــــــــــــــــــــــ
الانشـــــــــــــــــــــــــــــــــــ	ā	الصح	التربيسة والتعلسيم	ā	الاشغال العامـــــــــــــــــــــــــــــــــــ
سيف الدين الكيلاني	حمد ابو قوره	-1	ذوقان الهنداوي		يمي الخطيب
وزيد	ــــر وزيـــ	وزي	وزيـــــر	شؤون	وريـــــرا
ه العدلية	لام دول		الزرامة	ل	الاجتماعية والعمــــ

# تحق السبق الفاعل المستحد المست

بمقتضى المادة ( ٤٠ ) من قانون التبخ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦//١/٣١ نأمر بوضع النظام الآتي : –-

نظام رقم (٥٢) لسنة ١٩٦٦

# نظام التبغ المعدل

صادر بمقتضى الفقرة (أ) من البند (١) من المادة (٤٠) من قانون التبغ رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٢

المادة (١) يسمى هذا النظام ( نظام التبغ المعدل لسنة ١٩٦٦ ) ويقرأ مع نظام التبغ رقم ٥١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يعدل البند (١) من الفقرة (أ) من المادة (٢) من النظام الاصلي بالاستعاضه عن الرقم (٤٠) الوارد فيه برقم (۲۰) .

1977/1/41

احت بنط **ال** رثيـــــس الوزراء وزيــــر وزير المواصلات ووزيـــر الدفـــاع الخارجي\_\_\_ة ميناء طيران سكك وصفي التل حازم نسيبه ءز الدين المفتي سمعان داود وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رثاسة وزير الداخليـــة للشؤون وزيسر المواصلات الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة البلدي\_\_\_ة والقرويــة بـــرق وبربـــد عبد الوهاب المجالي قاسم الريماوي فضل الدلقموني الانشاء والتعمير التربيــــة والتعلـــــيم الاشغال العامـــة ذوقان الهنداوي وزيــــر الشؤون الاجتماعية والعمل اسهاعيل حجازي لصفت كمال

## خدالمسية للعلكمنك الملك للفرونية المحائمية

بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والاجور الاضافية رقم ١١ لسنة ١٩٤٨ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/١/٣١ نأمر بوضع النظام الآتي : —

نظام رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٦

### النظام المعدل لنظام استيفاء رسوم واجور اضافية

لمشروع الطيران الملكي الاردني

صادر بالاستناد الى المادة الثانية من قانون الرسوم والاجور الاضافية (القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٨ ) حصحت

١ ـــ يسمى هـــذا النظام ( النظام المعدل لنظام استيفاء رسوم و اجور اضافية لمشروع الطيران الملكي الاردني لسنة
 ١٩٦٦ ) ويقرأ مع النظام رقم ( ٢ ) لسنة ١٩٥٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد و يعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - تضاف عبارة (أو أى قانون يحل محله) الى نهاية كل من الفقرات (١ و ٢ و ٣ و ٤) من المادة (١) من النظام الاصلي .

٣ ــ تلغى الفقرتان ( ٥ و ٦ ) من المادة ( ١ ) من النظام الاصلي .

### 1977/1/81

المحتبين ببط الل

ر **ئ**يســـــ الـــــوزراء وزيــــر المواصـــلات ووزيـــر الدفـــــاع ميناء طيران سكك الحارجيسة عز الدين المفي وصفي التل حازم نسيبه سمعان داود وزير الداخلية ووزير دولة لشؤون رثاســـة وزير الداخليــة للشؤون وزيمسر المواصلات الوزراء ووزير الاقتصاد الوطني بالوكاك البلدية والقرويــــــة بـــرق وبريـــد عبد الوهاب المجائي فضل الدلقموني قاسم الريماوي وزيـــــر الانشاء الاشغسال: العامسة التربيسة والتعسليم سيف الدين الكيلاني ذوقان الهنداوي وزيسسر المئؤون الاجهاعيه والعمل

# خدائسير للغلك منكر المنكة للفادونية المحاتمية

بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٥/٤ نأمر بوضع النظامين التاليين : –

١ – نظام انشاء الشوارع والارصفة لبلدية طولكرم لسنة ١٩٦٦ .

٢ \_ نظام معدل لنظام مشروع الكهرباء لبلدية طولكرم اسنة ١٩٦٦ .

1977/0/ 8

استين برطسلال

رئيس المسوزراء وزير الداخلية ووزير دولـــة الووزير الدفساع العــــــليـــــــة لشؤون رئساسة السسوزراء وصفي التسـل سمعان داود عز الدين المفتي عبد الوهاب المجالي وزير الداخليــة للشؤون المتربيسة والتعلمسميم بسرق وبسريسد ووزيسر الصحسة بالوكائسة البلديسة والقرويسسة قاسم الريماوي صالح برقان فيضل الدلقموني ذوقان الهنداوي وزيسر المواصــــلات الاشغال العام الاقتصــــاد الوطني میناء طیر ان سکك يحي الخطيب حاتم الزعبي سعيد الدجاني عبد الحميد شرف وزيسر دولسة لشؤون الانشاء والتعمـــــير ر السعة السعوزداء اسهاعيل حجازي اكرم زعيتر محمد طوقان

نصفت کہال

137

لاد من الأصل

# نظام انشاء الشوارع والارصفة لبلدية طولكرم

صادر بمقتضى المادة ٤١ من قانون البلديات اسنة ١٩٥٥

المادة ١ ــ يسمى هذا النظام (نظام انشاء الشوارع والارصفة لبلدية طولكرم لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ـ يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذاك. أ ــ تعني لفظة (المجلس) مجلس بلدية طولكرم .

ب ــ تعني لفظة (الشارع العام) اي طريق او شارع او ساحة او جادة نافذة او غير نافذة للنـــاس حق السير فيها وتعتبر جميع الاقنية والمجاري والاخاديدوالحفر والمنزلقات الكاثنة على جانبايشارع قسها من ذلك الشارع .

ج ـ تشمل لفظة (المالك) الشخص الذي يملك او يتقاضى ايجار اي ملك سواء لحسابه الخاص اوبصفته وكيلا او شريكا او قيما على اي شخص له حق او منفعة في ذلك الملك سواء اكان ذلك الشخص مشغلا لذلك الملك بالقعل ام لم يكن وسواء كان الملك مسجلا باسمه ام لم يكن .

د ـ تشمل لفظة (الملك) الابنية والاراضي على اختلاف انواعها ضمن منطقة بلدية طولكرم سواء أكانت مسورة او غير مسورة ، مشغولة او خالية ، مبنيا عليها او خالية من البناء ، عامة او خاصة .

م عني كلمة (الرصيف) ذلك القسم من الشارع الذي يخصصه المجلس للسابلة فقط.

المادة ٣ – يجوز للمجلس البلدي استيفاء مبلغ لا يتجاوز ٢٥٪ من نفقات تعبيد وتزفيت الطرق المتاخمـــة للاملاك الواقعة ضمن منطقة البلدية عند فتح الطريق لاول مرة بصرف النسظر عن عرض الطريق وتقسم هذه النفقات بين اصحاب الاملاك الكاثنة على جانبي الطريق المراد تعبيدها وتزفيتها بنسبة طـــول واجهة الاملاك العائدة اليهم والملاصقة لتلك الطريق على انه يحق للمجلس ان يعين نسبة اشتراك اصحاب الاملاك في النفقات الى الحد الذي يراه عادلاً .

المادة ٤ – تحصل نفقات التعبيد والترفيت التي تتحقق علىالمكلفين بها بمقتضى هذا النظام بنفسالطريقةالتي تحصـــل بها رسوم المحلس .

المادة ٥ ـــ اذا لم يقم المجلس خلال سنة اشهر باعمال التعبيد والنزفيت للطريق المقرر تعبيدها وتزفيتها يترتب عليم اعادة ما قد حصله من هذا القبيل الى الدافعين.

المادة ٦ - كل شخص : -

أ \_ بني او انشأ او اقام او ابقىحائطا او سياجا او عمودا او اي عاثق آخر في اي شارع اوفي اي قسم منه. بــ اعاق اي مجرى او مصرف او قناة واقعة في الشارع العام .

جـ وضع صندوقا او بضائع او اية مواد اخرى في اي شارع بشكل يعيق عمال البلدية من التنظيف او تؤخر او تعرقل حركة السير .

( يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير ).

المادة ٧ – لا يجوز لأي شخص ان يضع اية مادة من مواد البناء في اي شارع او يحفر حفرة او اخدودا فيه الا بعد الحصول على رحصة خطية بذلك من قسم هندسة البلدية بموافقة رئيس المجلس ، وكل من قام بمثل هذا العمل دون الحصول على رخصة يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير .

المادة ٨ – كل من رفع او ازال او شوه سطح الشارع او الرصيف او الحق اضرارا باية صورة بهما دون الحصول على رخصة خطية بذناء من المجلس البلدي يعافب بغرامة لا تزيد على خمسة دنانير ويجسوز للمجلس في هذه الحالة ان يصلح ويزيل الضرر او التشويه المشار اليها وان يستوفي جميع النفقات التي تحملها في هذا السبيل من الشخص المذكور .

المادة ٩ – يترتب على جميع مالكي العقارات الواقعة على شارع عامان ينشئوا ارصفة بالشكل والسعة التي يقررها المجلس على طول عقار اتهم وعلى حسابهم الخاص .

المادة ١٠ \_ أ \_ اذا وجد رئيس المجلس ان هنالك عقارا لم ينشأ بمحاذاته رصيف على الشارع او وجــــد ان هنالك او تعديله وفقا للمواصفات وذلك خلال المدة التي تعين في الاشعار او في الاعلان .

ب\_ اذا لم يشرع المالك في العمل خلال المدة المعينة في الاشعار او في الاعلان او اذا شرع فيه ثم توقف مدة تتجـــاوز اربعة عشر يومـــا يجوز للمجلس ان يتم العمـــل بنفسه ـــ اذا استصوب ذلك ـــ ويكلف المالك بدفع المصاريف التي انفقها .

جــ اذا قام مالك اي عقار بانشاء الرصيف خلافا للطريقة والمواصفات التي قررها المهنــــدس بموافقة رئيس المجلس بمقتضى المادة العاشرة يجوز للمجلس ان يهدم الرصيف المنشأ على الوجه المذكـــور او ان يجري اي تغيير فيه او ان يعيد انشاؤه ، ويجوز للمجلس ان يحصل نفقات الهدم او التغيير او الانشاء

المادة ١١ ــ يتحمل المالكون كامل نفقات انشاء الرصيف او تعديله او تغييره حسب مضمون الاشعار الصادر بموجب المادة (١١) ويحق للمجلس استرداد نفقات الانشاء والتغيير والتعديل اذا قامت البلدية بدلك بعد تخلف المالكين عن تنفيذ مضمون الاشعار وتحصل هذه النفقات بالطريقة الستي تستوفى بها الضرائب والرسوم المستحقة للمجلس.

المادة ١٢ ــ كل من بلغ اشعارًا من رئيس المجلس للقيام بأي عمل وفقاً لاحكام هذا النظام وتخلف عن مراعاة ذلك الاشعار يعتبر انه ارتكب جرما ويعاقب لدى ادانته بغرامة لا تتجاوز خمسة دنانير .

المادة ١٣ ـ ياني كل نظام سابق الى المدى الذي تتعارض فيه احكامه مع احكام هذا النظام .

أتحسباين بريطسب لملل

نمدالمسير للفعل ملك الملكة للفارونية المعاتمية

بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والاجور الاضافية رقم (١١) لسنة ١٩٤٨ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٧ /٥١٦٦/٥/ نأمر بوضع النظام الآتي : –

نظام رقم (٥٦) لسنة ١٩٦٦

# نظام الرسوم والاجور الاضافية المعدل

صادر بمةتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والاجور الاضافية رقم (١١) لسنة ١٩٤٨

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام الرسوموالاجورالاضافية المعدللسنة ١٩٦١)وية ِ أ مع النظام رقم (٢)لسنة ١٩٥٠ المشاراليه فيمايلي بالنظام الاصلي.وما طرآ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعملبه من تاريخ ١٩٦٦/٣/١٦.

المادة ٢ ــ تلغى الفقرة (٨) من المادة (١) من النظام الاصلي وتعديلاتها ويستعاض عنها بما يلي : ـــ

٨ – ماثة بالماثة من الرسوم التي تستوفى بموجب نظام رسوم الاستيراد رقم (١٨) لسنة ١٩٦٦، وتخضع هذه الرسوم الى التخفيضات التي تقررها الحكومة في السوق العربية المشتركة .

وزير الداخلية ووزير دولة ووزير المدفماع لشؤون رئــاسة الوزراء وصفي التل سمعان داود عز الدين المفتي عبد الوهاب انجالي وزير الشؤون الاجتماعية وزير الداخليــة للشؤون وزيــــر المواصلات البلديسة والقرويسة والعمل ووزير الصحة بالوكالة التربيـــة والتعلــــيم مسالح برقان فضل الدلقموني ذوقان الهنداوي قاسم الريماوي الاقتصاد السوطني ميناء طيران سكك الاعسلام سعيد الدجاني حاتم الزعبي عبد الحمبد شرف يحي الخطيب الح\_\_\_ارجية لشؤون رئاسة الوزراء نصفت کمال اكرم زعيتر

نظام رقم (٥٥) لسنه ١٩٦٦

# نظام معدل لنظام مشروع الكهرباء لبلدية طولكرم

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥

المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نطام معدل لنظام مشروع الكهرباء لبلدية طولكرم لسنة ١٩٦٦ ) ويقرأ مــع النظام رقم (٦٦) لـ.نة ١٩٦٠ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد . ويعمل بسنه من تاريخ نشره بي الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تعدل المادة (١٤) من النظام الاصلي باضافة الفقرة (و) التالية اليها :

و ـــ اذا اصبح استعال المكان الموصل اليه التيار نخالفاً لنظام المشروع الهيكلي للمدينة وذلك بعد مضي مدة اسبوعين على اخطاره بلزوم ازالة اسباب المخالفة .

## خدالحسير للفعل منكر الملكة للفادونية المحائمية

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور . وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٤٪٥/١٩٦٦ . نأمر بوضع النظام الآتي :ـــ

نظام رقم(٥٧) لسنة ١٩٦٦

نظام رواتب وعمروات افراد قوة الامن العام المصدل صادر بمقتضى المادة (٩٣) من قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المادة ١٩٦٥ من قانون الامن العام رقم (٣٨) لسنة ١٩٦٥ المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام رواتب وعلاوات افراد قوة الأمن العام المعدل لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مع نظام رواتب وعلاوات افراد قوة الأمن العام رقم (١٠) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيا يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ ١ /١٩٦٦/٥ .

> المادة ٢ ــ يلغى ما جاء في المادة الرابعة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : – المادة ٤ ــ

#### العلاوة الشهرية بالدينار

		الماروة السها	J-1-04 42.J
المهنة او العمل		فلس	دينار
لهندسون		•••	٥٧٪ من الراتب الاساسي
حملة الشهادات الحقوقية المعترف بها		***	١٠
لمدير المالي			1.
مدير الفن			10
مدير الرواتب		***	٦
ضابط عهده فني			٦
المسدقق		* * *	٥
امين الصندوق			٥
المحاسب			٥
ضابط اطفائية			٧
مسترجم			٥
المدربون والمعلمون		***	٥
ضابط تعقيب الحراثم	•	***	o
ضابط سير للدوريات		• • •	٥
مدير لاسلكي		***	١.
كهربائي خطوط لاسلكي	·	***	٦
ميكاليكي موتورات لاسلكي		• • •	۱۲
ميكاليكي خطوط لاسلكي			٦

بالدينار	العلاوة الشهرية	
ئىنار —	فلس د	المهنة او العمل
٦	•••	بيكانيكي اجهزة لاسلكي
٦	***	
٦	***	سكانيكي اجهزة الكتروني
1	• • •	ميكانيكي اشعة
		ميكانيكي سيارات
٦	•••	كهربائي سيارات
٦	111	
٦		ميكانيكي معادن
		بندقي
٦	***	خبير دهان
٦	•••	
٦	• • •	فاحص ذخيرة
		رسام معباري
٦	• • •	محلل مختبر
		٠. ٥

المادة ٣ ــ يلغي ما جاء في المادة الحامسة من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ « تكون العلاوات المهنية والفنية للافراد دون رتبة ضابط كما يلي » : –

#### العلاوة الشهرية

		سهري	ווטכעני וו				
	لي	شره	شرطي	عریف و	نقيب	وكيل و	
				اول	ب	ورقي	المهنة او العمل
	دينار	ً فلس -	فلس	فلس	دينار	فلس	<b>5</b> - <b>3</b> - <b>3</b>
مقطوع	٤	• • •	٤		٤	• • •	مدير قلم
	1	* * *	۲		٣	•••	کاتب او طابع او محاسب
	١	• • •	4	***	٣	• • •	مأمور عهده عادي
	١	• • •	1	•••	Y	•••	بيطـــري
	1	***	1	• • •	١		سائقو الدراجات
	۲	• • •	۲	• • •	4	• • •	ساثقو دراجه (مراقب سیر )
	٣	***	٣	• • •	٣	***	المعلمون والمدربون
	4		4	• • •	4	• • •	افراد شرطة النجدة
	الثه	درجه أ	به ثانية	. درج	ه اولی	درج	
	دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	
	۲	• • •	٤	• • •	٦	•••.	میکانیکي سیارات او دیزل براد
	!						عادي ، كهربائي خازن فني ،
							خراط ، ميكانيكي تمديدات .

المهنة او العمل	درجة ا	اولى	درجا	أثية الله	در جة	ثالثة
	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	دينا
قى، خبير معادن، خپير ارات، ميكانيكي آلات – يقة،ميكانيكي معادن ميكانيكي باذ، رسام، ميكانيكي بربائي سيارات سكــاب، باح، طراق صاج	•••	۲	•••	ŧ	•••	4
ران سيارات ، مامور خطوط ٍ لاسلكي ، كانيكي اجهزة ، ميكا يكي خطوط . مامور سلكي . ميكانيسكي موتورات لاسلكي . ازن فني لاسلكي . حداد . نجار . خياط.	•••	٦	•••	٤	•••	۲
ازن فني صحة ، خطاط ، مصور . مصنف سمة ، مواسر جي ، لحام معادن ، اطفائي ، لقيب جرائم ، مدرب كلاب اثر ، سكاب الله غاذج ، مصلح اطارات . منجد سيارات الم كهرباء واكسجين ، ممرض . خازن فني شاءات ، بناء ، حجار ، دقيسق ، حجار ، مور مقسم ، مأمور اشارة ، خازن عهده .	***	٤	•••	٣	•••	۲
ا <i>ئق س</i> يارة	***	۳	•••	4	***	١
مور برید عسکر <i>ي</i>		٣	•••	4	•••	١
المهنة او العمل		ة الشهر فلس	ية بالدينـــ دينار	بار		
راسل او فراش ، تنظیفات ،قصیر ، غسال			1			
عائك، بستاني ، مبيض او اني ، نعال ، صدا-						
لاهي ، سراج ، كندرجي ، كوى، حلاق						
لريش ، قصاص اثر ، والذين يعملسون <u>ز</u>						

المادة ٤ ــ تلغى المادة الثامنة من النظام الاصلى ويستعاض عنها بما يلي ۽ ــ لمدير الامن العام ان يصدر التعليات ويشكل اللجان من اجل تصنيف افراد الامن العـــام لتطبيق احكام هذا النظام .

المادة ٥ ــ تضاف المادة التالية بعد المادة (٩) من النظام الاصلي تحت رقم (١٠). -

المادة ١٠- أ – يحق لمدير الامن العام اعطاء زيادة سنوية بمعدل دينارواحد للمستخدمين برواتب مقطوعة او بعقود ، على ان لا تتجاوز مجموعها على عشر زيادات خلال مدة الاستخدام .

ب ــ لا يجوز منح الشخص الواحد اكثر من علاوة واحدة وتمنح العلاوة الازيد .

المادة ٦ ــ يعاد ترقيم المادة (١٠) من النظام الاصلي بحيث تصبح المادة (١١).

١٩٦٦/٥/١٤

وزير الداخليمة وزير المواصلات وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير الداخليمة للشؤون التربيمة والتعمل برق وبريما وزير الصحمة بالوكالمسة البلديمة والقرويمات فضل الدلةموني صالح برقان

وزيــــر وزير المواصلات وزيــــر وزيــــر وزيــــر المعامـــر وزيـــر الاشغــال العامــــاد الوطــي الاشغــال العامــــاد عبدالحميدشرف سعيد الدجاني حاتم الزعبي يحيي الحطيب

وزيــر دولــــة وزيــــــــر وزير الانشــاء وزيــــــــ لـــــــــــــة والتعمـــــير الزراعــــــــــة والتعمــــير الزراعــــــــــــــــة عمــــد طوقان كمال

### تحد الحسية للعظم منك الملكة للعددونية الم المبدأ

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٤ ، نَأْمُر بوضع النظَّامُ الْآتِي : \_

نظام رقم (٥٨) لسنة ١٩٦٦

## نظام معدل لنظام مجلس البحث العلمي الاردني

صادر بموجب المادة ١١٧ من قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٦٤

محتحده النظام (النظام المعدل لنظام مجلس البحث العلمي الاردني لسنة ١٩٦٦) ويقرأ مسع النظام المعدل النظام علم النظام علم النظام علم النظام المعدل النظام علم النظام المعدل النظام علم النظام المعدل المعدل المعدل المعدل المعدل النظام المعدل النظام المعدل المع رقم (٥٣) لسنة ١٩٦٤ المُشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنَّظام واحَّد ويعمل به •ن تـــاريخ نشره في

المادة ٢ – تعدل المادة الرابعة من النظام الاصلي باعتبار مـــا جاء فيها فقرة

أ — واضافــــة الفقرتين (بوج)التاليتين اليها: –

ب ــ تسقط العضوية في المجلس في احدى الحالات التالية : ــ

٢ — الاستقالة بعد صدور قرار بقبولها من المجلس وموافقة رئيس الوزراء.

٣ ــ مغادرة البلاد لمدة تزيد على ستة اشهر الا اذا قرر المجلس خلاف ذلك . التغیب عن حضور اکثر من ثلاث جلسات متنالیة دون عذر یقبله الحجلس .

ج ـ في حالة سقوط العضوية باحدى الحالات السابقة ينسب المجلس عضوا جديدا من الجهة المحتصة في اول اجتماع يعقده .

1977/0/12

احتين يطسطال وصفي المتل سمعان داود عز الدين المفتي وزيـــــر الــداخليــة

للشؤون البلدية والقروية الشؤون الاجتماعية والعمل صالح برقان الاقتصاد الوطسني

الاشغسال العامسة يمى الخطيب الانشاء والتعمـــــير لصفت كمال

حاتم الزعبي

دولة لشؤون رئاسة الوزراء عبد الوهاب المجالي وزير للواصـــــلات فضل الدلقموني وزير المواصسلات ميناء طيران سكك سعيد الدجاني

الخارجيـــة

عيد الحميد شرف وزيسر دولة لشمؤون وتساسة السوزراء عمد طوقسان

نظام رقم (۱٤) لسنة ۱۹۵٤

# النظام الداخلي لنقابة الاطباء في المملكة الاردنية الهاشمية

صادر بمقتضى المادة ٢٨/٥ من قالون نقابة الأطباء

النظام الداخلي

الفصل الاول جدول الاطباء

المادة ١ – ينظم مجلس النقابة في كل سنة سجلا باسماء الاطباء الذين دفعوا الرسم السنوي حسب ترتيب الحروف الهجائية ، ويعلنه في الجريدة الرسمية ، ويرسل صورة عنه لوزارة الصحة لتعميمه عسلي جميع دوائر ها وكذلك يعمل على تعميمه على جميع الصيدليات في المملكة . والاطباء السذي يجري قيدهم في السجل بعد تنظيم الجدول السنوي تعلن اسماؤهم في الجريدة الرسمية ، وترسل نسخة عنه لوزارة الصحة للتعميم. وكذلك يعمم السجل على الصيدليات .

المادة ٢ - أ - يشطب اسم الطبيب نهاثيا من السجل لاحد الاسباب التالية : -

اذا قرر مجلس التأديب شطب اسمه بموجب المادة ٤٣ (٥) من قانون نقابة الاطباء .

ب- يرفع اسم الطبيب من سجل الاطباء مؤقتا لاحد الاسباب التالية :-

١) اذا انقطع عن العمل بسبب اعتزاله المهنة واعلن ذلك ،

 ٢) اذا حكم عليه بموجب المادة ٤٣ (٤) من قانون النقابة على ان يكون له الحق في طلب اعادة اسمه في سجل النقابة عند زوال أسباب المنع فوراً .

المادة ٣ – لايسجل اسم الطبيب في سجل الاطباء الذين يحـــق لهم ممارسة المهنة الا بعـــد دفعه الرسم القانوني واذا مارس الطبيب اي عمل مجاز له القيام به قبل دفعه الرسم القانوني ، وادخال اسمه في السجــــل ، يقتضي احالته على مجلس التأديب .

> الفصل الثاني مجلس النقابة

المادة 4 ــ يمثل النقيبنقابة الاطباء ويرأسها ويدافع عنحقوقهاوهومكلف بتنفيذ قرارات الهيثة العامة ومجلس النقابة.

المادة ٥ ـــ يقوم ناثب النقيب مقام النقيب ويترأس اجتماعات الهيئة العامة ومجلس النقابة في غيســاب النقيب ويساعد النقيب اذا ما طلب اليه ذلك .

وزير الداخليــة ووزير

ذوقان الهنداوى

الامسلام

المادة ٦ – يعقد مجلس النقابة جلسته الاولى في بدء كل دورة في الميعاد المعين في المادة ١٧ (١) من قانون النقابــة وينتخب نائب النقيب وامين السر والخازن لمدة سنتين ويجوز اعادة انتخاب كل منهم .

المادة ٧ ــ يعقد مجلس النقابة جلساته العادية مرة كل شهر على الاقل ، يعين موعدها ومحلها ، ويجتمع في جلسات اخرى اذا ما رأى المجلس لزوما لذلك .

المادة ٨ – يعين مجلس الثقابة في كل جلسة جدول مذاكرات الجلسة التالية . ويعين التقيب وأمين السر جدول مذاكرات الجلسة التي يدعوان اليها . ولهما وللمجلس حق اضافة ايسة مادة مستعجلة جديده على جدول المذاكرات .

المادة ٩ ــ على أمين السر ان يرسل جدول المذاكرات لكل من الاعضاء قبل الاجتماع بثلاثة ايام على الاقل.

المادة ١٠ – على كل عضو من اعضاء مجلس النقابة ان يحضر اجتماعات المجلس العادية وغير العادية في الوقت المعين، وان لا يترك الاجتماع قبل رفعه من قبل النقيـــب او من يقوم مقامه في ترأس الاجتماع،

الماده ١١ – اذا اراد احد الاطباء ان يقدم اقتر احاً عليه أن يقدمه تحريريا لامين السرالذي يعرضه على المجلس الفصل فيه حالا او يضعه في جدول المذاكرات للجلسه التالية .

المادة ١٢ ـــ اذا تغيب العضو ثلاث مرات متواليـــة خلال عام واحد بدون عذر مشروع يعتبر مستقيلا ويخبره امين السر تحريريا بذلك . وعلى المجلس في هذه الحالة ان يطبق عليه احكام قانون النقابة .

المادة ١٣ ــ اذا كان للطبيب عذر مشروع فعليه ان يبعث بكتاب الى المجلس يعلمه فيه بمعذرته ويعرض هذا الكتاب على المجلس الذي يقرر قبوله او رفضه .

المادة 12 – في اول جلسه يعقدها مجلس النقابة يسلم امين السر وامين الصندوق اللذان انتهت مدتهما جميع السجلات والمحفوظات والاموال الى خلفيهـما بموجب محضر تسليم يوقعــه امينا السر وامينا الصندوق السابقان واللاحقان

المادة ١٥ ــ يعين عجلس النقابة الموظفين للقيام بالأعمال الكتابية والادارية ويكون هؤلاء الموظفون تحتمراقبة النقيب وامين السر في الاعمال الادارية وتحت مراقبة النقيب وامين الصندوق في الاعمال الحسابية .

المادة ١٦ ـ أ ـ يشرف امين السرعلى المعاملات القلمية وصيانة ضبط المعاملات وتدوينها في سجلاتهاالاتيةالذكر: -١ ـ سجل المراسلات الواردة والصادرة .

٧ ـــ السجل الذاتي الذي يسجل فيه جميع اسماء الاطباء وتاريخ دفعهم الرسم السنوي .

٣ ــ سجل وقائع وقرارات مجلس النقابه .

٤ ــ سـجل موجودات النقابة .

سجل المكتبة وفيه تقيد جميع كتب النقابة .

عَنْ عَنْ السَّامِ اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ يَرَاهَا أَمِينَ السَّرِ ضَرُورِيةَ لتسهيل أعمال النقابة . ب بديكه ن أمسين السرعض آن جميع اللجان التي يؤلفها محلس النقابة لتسهيل أعمالها الكتابية و

معلمة معندة المستون المستون السر عضوا في جميع اللجان التي يؤلفها مجلس النقابة لتسهيل اعمالها الكتابية ورفع المستون ال

الماده ١٧ ـــ ان الخازن مكلف باستيفاء اموال النقابة وعايه أن يحفظ ايضاً دفتر صندوق يدوي فيه المقبوضات والمدفوعات وعليه ان يحفظ ايضاً في ملف خاص جميع الوثائق والمستندات للقيود الحسابية وينظم كل سنسة بياناً يقدمه لمجلس النقابة واذا كان البيان صحيحاً يوقعه النقيب وامين السر .

المادة ١٨ – على الخازن ان يعطي بكل ا يقبضه وصلا من دفتر ذي ارقام و يحفظ الخازن اموال النقابة في احدى البنوك الني يوافق عليه مجلس النقابة . ويجب ان توقع جميع المعاملات العائدة الصندوق من النقيب والحازن معاً .

المادة 19\_أ \_ يجري كل سحب من اموال النقاب. بموجب شيك موقعاً عليه من الخازن ومن النقيب اونائبه، وبحالة غياب الخازن يقوم امين السر مقامه .

ب\_ يعين المجلس فاحص حسابات قانوني لتدقيق حسابات النقابة .

#### الفصل الثالث

#### اللجسان الفرعية

المادة ٢٠- أ – خباس النقابة ان يعتمد لجنة فرعية تكون لجنة علمية في كل بلسد يوجد فيه عشرة اطباء بشريين وما فوق للبحث العلمي والاستقصاء والسير بالمهنة الطبية قدماً في مضمار العمل المهني . ب ــ يعين مجلس النقابة هيئة او لجنة تحريرية للاشراف على تحرير مجلة النقابة .

#### الفصل الرابع

#### حقوق وواجبات الاطباء

المادة ٢١– على الطبيب أن يتقيد في جميع الظروف بمبادىء الشرف والاستقامة المنصوص عنها في الدستور الطبي .

المادة ٢٢ ــ لايجوز للطبيب أن يلقب نفسه بغير الالقـــاب الممنوحة لـــه بشهادات موافق عليها من مجلس النقابة .

المادة ٢٣ – لايجوز للطبيب ان يسعى في جاب المرضى اليه بساي طريســق من طرق الاعــــلان او السمسرة او عن طريق مقاسمه الارباح والاتعاب .

المادة ٢٤– احترام النقابة وتنفيد قراراتها هومن واجبات الطبيبوعليه ان يجيب على كل معلومـــات او ايضاحات يطلبها منه النقيب او ناثب النقيب او امين السر او من يفوضه مجلس النقابة .

المادة ٢٥ ـ يجب على الطبيب الذي يعتقد ان الهيئة التي يؤدي لها خدمات قد مست كرامته او كرامة الطب ان يرفع الامر الى النقيب وكذلك الحال فيما يحدث بين الطبيب وزملائه من خلافــات ومجلس النقابــة هو الذي يقرر الاجراءات اللازمة .

المادة ٢٦– يحظر على الطبيب ان يشتغل باي عمل لا يتفق وكرامة الطب .

لمادة ٢٧ ــ تقوم النقابة ، ضمن اختصاصاتها ، بحماية مصالح اعضائها وبالدفاع عنهم ضد اي ظلم او حيف يصيبهم في الامور التي تتصل بالمهنة .

المادة ٢٨ــ تعاضد النقابة كل منتسب لها معاضدة معنوية ومادية اذا اقتضت الضرورة وضمن حدود امكــــانياتها . المادة ٢٩ــ على كل عضو في النقابة تقديم كل مساعدة ممكنة لزملاله ضمن نطاق المهنة .



الفصل الحامس مجلس التأديب

المادة ٣٠ - أ \_ ان صلاحية مجلسي التأديب تتناول جميع الشؤون المتعلقة بشرف المهنة وكرامتهــــا وهي لانتناول اسرار الحياة الحاصة ولا ابداء الرأي بالسياسة والاجتماع .

ب \_ يؤلف مجلس التأديب ومجلس التأديب الاعلى طبقاً لاحكام قانون نقابة الاطباء .

المادة ٣١– للنقيب الحق ان يحل المنازعات بين اعضاء النقابة دون الالتجاء الى الاصول التأديبية .

المادة ٣٢ ـ يتداكر مجلسا التأديب مبتدئاً باخذ رأي اصغر الاعضاء سنا ومنتهياً بالرئيس .

المادة ٣٣ـــ ان الطبيب الموقوف عن العمل لايستطبع خلال مدة توقيفه ان يأتي عملا من اعمال المهنــــة او يشترك في

المادة ٣٤\_ تتخذ امانة سر النقابة سجلا خاصا تدون فيه اسمـــاء الاطباء المحكوم عليهم بعقوبات تأديبية مع تنويـــه القرارات الصادرة بذلك . وهذا السجل لايطلع عليه الا اعضاء مجلس النقابة .

الفصل السادس

المادة ٣٥ــ تكون مكتبة النقابة تحت ادارة امين سر مجلس النقابة وهو يقترح علىالهجلس جميعوسائل تنظيمها وشراء الكتب والاشتراك بالمجلات اللازمة ضمن حدود الموازنة .

الفصل السابع

المادة ٣٦ــ تتألف واردات النقابة من : ـــ

أ \_ رسوم التسجيل وهي خمسة دنانير تستوفى ممن تسجل اسماؤهم لاول مرة في سجل النقابة . ب\_ رسوم المهنة السنوية وقدرها ستة دنانير تستوفى من كل طبيب يزاول المهنـــة في المملكة . وتدفع هذه الرسوم خلال شهر حزيران من كل سنة . وفي حالة عدم دفعها خلال الشهر المذكور يمنع الطبيب من مزاولة المهنة ما لم يدفع الرسم مع زيادة بمقدار نصف الرسم بالإضافة لتحمله نفقات نشر اسمـــه في الجريدة الرسمية .

يسري مفعول هذه المادة اعتبارا من سنه ٥٥/١٩٥٦ وعـــلى ان يبقى مقدار الرسوم لسنـــة \$ ١٩٥٥/٥٤ كما كان في السنين السابقة اي اثنى عشر دينارا تستوفى من كل طبيب يزاول المهنة في عمان ، وستة دذانير تستوفى من كل طبيب يزاول المهنة في بقية انحاء المملكة .

ج ــ الاعانات والهيات وسائر المواد المشروعة التي تقررها الهيئة العامة .

د ــ الغرامات النقدية الني تحـــكم بها مجالس التأديب .

الرسوم الاخرى التي تقرر في نظام النقابة .

المادة ٣٧ــ تصرف واردات النقابة على اجرة مكتببها ومرتبات موظفيها ونفقات مجلتها وشراء مـــا يلزم من الكتب والمجلات والصحف والمفروشات والقرطاسيسة والتنويرات والتدفئه ونفقات الهاتف وسائر النفقسات

المحددة حسب الموازلة . المادة ٣٨- يضع مجلس النقابة في كل عام مشروع موازنة العام المقبل مبيناً فيه الواردات والنفقات على وجهالاجمال

ثم يعرض هذا المشروع على الهيئة العامة ويوضع موضع التنفيذ بعد اقراره ، المادة ٣٩ـــ السنه المالية النقابة تبدأ في اول نيسان وتنتهيي في اليوم الاخير من كل عام مالي .

قرار رقم (٨) صادر عن الديوان الحاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٦/٢/٢٦ رقم ت /٢/٨٧/٢ اجتمع الديوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة الحامسه من المادة ١٨ من قانون تسوية الأراضي والمياه رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٢وبيان ما اذا كانت صلاحية مدير الأراضي باصدار امر يقضي بعدم تسجيل اية قطعه ارض او حصه مشاعه باسم اي شخص او اشخاص اذا كانت مساحة تلك القطعه او الحصة اصغر من الحد الادنى الذي يعينه تنشأ منذ ابتداء اعمال التسويه وقبل ان يصبح جدول الحقوق بهائيا ام ان حقه في ممارسة هذه الصلاحيه لايكون الابعد ان يصبح جدول

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩/ ٢ / ٩٦٦ وتدقيق النصوص القانونية يتبين ان الفقرة الحامسة من المادة ١٨ المطاوب تلمسير ها تنص على ما يلي (للمدير صلاحيـــة اصدار أمر يقضي بعدم تسجيل اية قطون أرض او اية حصة مشاعد ضمن اية منطقة تسوية باسم اي شخص او اشخاص أذا كانت تلك القطعة -او تلك الحصة الدفر مساحلة من الحد الادنى الدي سيعينه بشرط ان لايزيد على دونم واحد في الاراضي الزراعية . ويهارس المدير هذه الصلاحية سواء بالنسبة الى تسوية الاراضي والمياه المبينة في هذا القانون او الى اية معاملات تسجيل

والواضح من هذا النص ان الصلاحية المعطاة لمدير الاراضي بموجبه هي منع تسجيل اية قطعة ارض او حصه مشاعه واقعة في اية منطقه تسويه اذا كانت مساحتها اصغر من المساحه التي يعينها المدير .

واقعة في منطقة تسوية كما هو ظاهر من الفقره الثانيه للمادة ١٦ من نفس القانون التي نصت على انه عند استلام المدير جدول الحقوق النهائي يجبعليه ان يعمل على تنظيم جدول يسمى ( جدول التسجيل ) ويو دعه دائر ةالتسجيل المختصه، وعلى مأمور تسجيسال الدائره ان يعمسل على فتح سجل جديد للقرية تسجل فيسه الأراضي بمقتضي جدول التسجيل

فان ما ينبني على ذلك ان صلاحية مدير الأراضي باصدار الامر المنصوص عليه في الفقره الخامسه المشار اليها لا تنشأ الا بعد ان يصبح جدول الحقوق نهائيا ، اذ ان هذا الجدول هو الذي يعين بصورة قاطعهمالك الأرض او الحصه

وممايؤيد هذا النظر ان جميع فقرات الماده ١٨ سالفة الذكر انما تبحث في المعاملات التي تجرى بعد اكتساب جدول الحقوق الدرجة النهائيه لاقبل ذلك .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

صدر /۱۱/۱۱/۱۹۲۸

رثيس الديسوان الحاص مديسر دائسسرة المستشار الحسقوقي عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز بتفسير القوانين الاراضي والمساحة لرئماسة المسوزراء رثيس محكمة التمبيز الأول صبحي الحسن شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت على مسمار

### قرار رقم (۱۰)

#### صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

#### 00-14-0

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٤/٩/٦ رقم ج /١٥٧١٥/١/١٠ اجتمع الديــوان الحاص بتفسير القوانين لأجل تنسير المادة ٦٦ من قانون الجهارك والمكوس رقم ١ لسنة ١٩٦٢ وبيان ما اذاكان حق الوزير المختص الذي ترتبط به مصلحة الجهارك في السهاح باعادة الرسوم التي استوفيت او اية نسبة منها عن البضائسم المعاد تصديرها بمقتضى احكام هذه المادة ينحصر في الرسوم الجمركية ام يشمل الرسوم والضرائب الاخرى التي تستوفيها مصاحة الجهارك لحساب الجهات العائدة لها بالاستناد للهادة ١٠١ من نفس القانون او بالاستناد الى تشريعات خاصة .

و بعد الأطلاع على كتاب وزير الماليه/ الجهارك المرجه لرئيس الوزراء بتاريخ ٢٩٦٥/٨/٣٠ وتدقيق النصوص القانونية يتببن : .

#### ١ ـ. ان المادة ٦٦ المطلوب تفسير ها تنص على ما يلي :

- أ \_ يجوز للسلطة ان تسمح باعادة تصدير البضائع المستوردة الى المملكة بعد ان يكون قد تم التخليص عليها جمركيا ضمن الشروط التي تقررها .
- ب ... بجوز للوزير ان يسمح باعادة الرسوم التي استوفيت او اية نسبة منها عن البضائع المعاد تصديرها بمقتضى انفقرة (أ) من هذه المادة .
- ج \_ يجوز للسلطة ان تسمح باعادة اي بضاعة واردة للمملكة او تحويلها قبل دفع الرسوم عنها ضمن الشروط التي تقررها .
- ٢ ان المادة ١١ من نفس القانون تنص على ما يلي : (تستوفي مصلحة الجمارك الرسوم الأخرى لحساب الحزينة
  او البلديات، او الجهات العائدة لها هذه الرسوم عند استيراد البضائع الحاضعة لها وضمن الشروط المحددة في
  التشريعات الحاصه) .
- ٣ ان الرسوم الاخرى التي تستوفيها مصلحة الجمارك لحساب الجهات العائدة لها بمقتضى المادة ١١ من قانون الجمارك هي :
   أ الرسوم الاضافية لحساب مشروع الطير ان الملكي الاردني المنصوص عليها في القانون رقم ١١ لسنة ١٩٤٨ والنظام رقم ٢ لسنة ١٩٥٠ الصادر بموجبه .
  - ب ــ الرسوم الاضافية المنصوص عليها في القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ .
  - ج الرسوم الاضافية التي تستوف لمنفعة الحرس الوطني بمقتضى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٥٤ .
  - د ـــ الرسوم التي تستوف لمنفعة البلديات بمقتضى المادة ٤٩ من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ .
  - ٤ ـ ان الضرائب التي تستوفيها مصلحة الجهارك لحساب الجهات العائدة لها بمقتضى تشريعات خاصة هي :
    - أ\_ ضريبة الخدمات الاجتماعية المنصوص عليها في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٣ .
    - ب -- ضريبة مدينة الحسين الرياضية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ .
      - ج ضريبة الجامعة الاردنية المنصوص عليها في القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ .

### قرار رقم (٩)

#### صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٢٠/١١/٢٩ رقم ٣٠٥٦/٣١ اجتمع الديوان الخاص بنفسير القوانين لأجل تفسير الفقرة (ب) من المادة ٢٣ من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ٩٤١ والفقرة (أ) من المادة ٣٧ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وببان ما اذا كان الولد الذكر اللتي خصص له راتب تقاعد بمقتضى قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ١٩٤١ يبقى خاضعا لاخكام هذا القانون من حيث الشروط المطلوبة لقطع الراتب اذا كان قد أكمل السابعة عشره من عمره اثناء سريان احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ وكان يتابع العلم آنداك في مدرسة ثانوية ام انه يخضع لاحكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

وبعد الأطلاع على كتاب وزير الماليه المؤرخ ٢١/١١/ ٩٦٥ وتدقيق النصوص القانونيه يتبين :

- ان الفقره (ب) من المادة ٢٣ من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ٩٤١ تنص على ما يلي (مرتب التقاعد المخصص للولد الذكر يقطع عنه عند بلوغه الثامنة عشرة من عمره الا اذاكان يطلب العلم في جامعه ففي هذه الحاله يستمر في تقاضي مرتب التقاعد الى ان يكمل دراسته الجامعيه او يبلغ الحامسة والعشرين من عمره . . . المخ) .
- ٢ ـــ ان الفقره (أ) من المادة ٣٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ٩٥٩ تنص على ما يلي (يقظع راتب التقاعد المخصص للأبن من تاريخ اكماله السابعة عشرة من عمره الا في الاحوال التاليه :
- أ اذا كان عند اتمامه السابعة عشرة من العمر يتابع العلم في مدرسة ثانويه او كليه فيستمر في اعطائه راتب
   التقاعد ما دام طالبا او لغاية آلماله الحامسة والعشرين من العمر ايهها اسبق .
- ٣ ان المادة ٥٥ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ٩٥٩ تنص على ما يلي (دون اجحاف بمـــا ورد في المادة الرابعه والحمسين من هذا القانون لا تسرى احكام هذا القانون على جميع الحقوق التقاعديه التي فصل بهـــا او الني تشأت اسباب استحقاقها قبل نفاذ هذا القانون ولم يفصل بها باستثناء ما نص عليه في الفقره (ط) من المادة الخامسه من هذا القانون فيما يتعلق بالحقوق التي نشأت اسباب استحقاقها قبل نفاذه ولم يفصل بها) .

ويستفاد مسن الماده ٥٥ ان احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ الباحثة عن حق الولد الذكسر في الاستمرار بتقاضي راتب التقاعد المخصص له او عن قطعه عنه لا تسرى على هذا الحق اذا نشأت اسباب استحقاقـــه قبل نفاذ هذا القانون .

ولهذا فان حكم الفقره (ب) من قانون التقاعد رقم ٣ لسنة ٩٤١ هي التي تنظبق على الولد الذكر الذي خصص له راتب تقاعد بمقتضى هذا القانون سواء من حيث حقه في الاستمرار بتقاضي الراتب او من حيث قطعه عنه بغض النظر عن كونه لم يبلغ السابعة عشرة من عمره الا بعد نفاذ احكام قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩.

هذا ما فقرره في تفسير النصين المطلوب تفسيرهما .

#### صدر / ۱۹۶۱/٤/۲۹

عضو عضو عضو عضو عضو عضو عضو ورئيس الديوان الخاص منسدوب وزارة المستشار الحقوقي عضو محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز المالية لرئاسة الوزراء الثاني الاول الثاني موسى قفاع شكري المهتدي بشير الشريقي موسى الساكت علي مسمار



صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طاب"دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٢٩/٣/٢٩ رقم م /٧٤/ ٤٦٠٣/٧٤ اجتمع الديوان الخاص بتنسير القوانين لأجلُّ تفسير الماده ٣٣ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٨٠ من قـــانون المحامين النظامبين رقم ١١ لسنة ١٩٦٦ وبيان النقاط التاليه : ـــ

- ١ ـــ هل ان مجلس النقابة الذي انتخب بمقتضى القانون الاول ولم تنته مدة دورته البالغة سنه واحده بتاريخ سريان احكام القانون الجديد يبقى قائما الى ان تنتهي مدة دورته ام انه يتوجب انتخاب مجلس آخر ليحل محلمـــه طبق احكام القانون الجديد .
- ٢ ـ بفرض ان المجلس يبقى قائمًا الى ان تنتهي، لمدة دورته المشار اليهاهل يبقى بنصابه المنصوص عليه في القانونالقديم وهو ستة اعضاء والنقيب ام انه يتوجب اجراء انتخابات لأكمال النصاب الى عشرة اعضاء حسب نص المادة ٨٠ من القانون الجديد .

وهل تدوم عضوية هؤلاء مدة سنتين طبقا لاحكام هذه المادة ام تنتهي عضويتهم بانتهاء مدة الحجلس البالغة سنة واحدة حسب الفانون القديم .

وبعد الاطلاع على كتاب نقيب المحامين الموجة لرئيس الوزراء بتاريخ ٩٦٦/٣/٢٨ وتـــدقيق النصوص القانونية يتبين .

- ١ ان الماده ٣٠ من قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ تنص على ان الهيئة العامة تنعقد بصورة عادية في النصف الأول من شهر آذار من كل سنه لانتخاب مجلس النقابة ، بمعنى ان مدة دورة المجلس سنه واحدة .
- ٢ ــ ان المادة ٣٣ من نفس القانون تنص على ان مجلس النقابة يتألف من نقيب وستـــه اعضاء ينتخبون من قبل
- ٣ ــ ان المادة ٨٠ من قانون المحامين النظاميين رقـــم ١١ لسنة ١٩٦٦ تنص على ان مجلس النقابـــة يؤلف من نقيب وعشرة اعضاء ينتخبون من قبل الهياة العامه وتكون مدة دورة المجلس سنتين .
- ٤ ان الماده ١٠٢ من هذا القانون الغت قانون نقابة المحامين النظاميين رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ وحجميع ما طرأ عليه من تعديلات وذلك اعتبارا من تاريخ نفاذ احكامه الموافق ٥ / ٤ / ١٩٦٦ .

والواضح من هذه النصوص ان القانون الجديد قد عدل في تكوين مجلس النقابـــة فأوجب تـــأليفه من النقيب وعشرة اعضاءً بعد ان كان القانون القديم يوجب تأليفه من النقيب وستة اعضاء فقطٍّ. كما انه اطال مدة دورة المجلس الى سنتين بدلا من سنه واحدة .

وحيث لم يرد في القانون الجديد اي نص يبين مدى تأثير هذا التعديل على اوضاع مجلس النقابةالمنتخب بمةتضي احكام القانون القديم . وبالرجوع الى هذه القوانين نجد انها انما توجب استيفاء الرسوم الاخرى والضرائب الاضافية عن البضاعـــة الستوردة اذاكانت خاضعة الرسوم الجمركية فقط .

وينبني على ذلك انه اذا كانت البضاعة المستوردة غير خاضعة للرسوم الجمركية اصلا او اصبحت غير خاضمة لحذه الرسوم بسبب استعمال الوزير صلاحيته باعادة جميع الرسوم الجمركية المستوفاة عملا بالفقرة (ب) من المادة٦٦ (ج) من ففس المادة ، فان الرسوم الاخرى والضرائب المشار اليها آنفا لا تكون واجبة الاستيفاء واذا كانت قســد استوفيت تعاد لصاحبها نبعا لأعادة الرسوم الجمركية .

اما اذا كان الوزير قد سمح فقط باعادة نسبة معينة من الرسوم الجمركية المستوفاة فاننا نكون فيما يتعلق بالرسوم الاخرى والضرائب الاضافية امام حالتين :

الأولى ــ ان تنص التشاريع الحاصة التي فرضت بموجبها هذه الرسوم والضرائب على وجوب استيفاءها بنسبة معينة من الرسوم الجمر كية كما هو الحال في رسوم الطيران ورسوم الحرس الوطني . او

النانية ــ ان تنص على وجوب استيفاءها على اساس نسبة معينه من قيمة البضائع المستوردة كما هو الحال في الرسوم والضرائب الني تستوفيها مصلحة الجهارك بموجب قانون البلديات والقوانين رقم ٢٠ لسنة ١٩٤٩ ورقم ٨٩ لسنة ١٩٥٣ ورقم ٣٦ لسنة ١٩٦٣ ورقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ المشار اليها آلفا .

فقي الحالة الاولى ، حيث ان الرسوم الجمركية ذاتها قد خفضت بنسبة معينة حسب قرار الوزير فان الرسوم والضرائب الاخرى تتبع ذلك ما دام انها انما تستوفى على اساس نسبة معينة من الرسوم الجمركية .

وعلى هذا فان ما يتوجب اعادته منها انما يكون على اساس نسبة التخفيض المشار اليها .

اما في الحالة الثانية ، فيها ان الرسوم الاخرى والضرائب انما تستوفى على اساس نسبة معينة من قيمة البضائب بغض النظر عن مقدار الرسوم الجمركية المترتبة عليها فان الساح باعادة نسبة معينة من الرسوم الجمركية المستوفاة لا يترتب عليه اي مساس بمقدار الرسوم والضرائب الأخرى ولا يجوز في مثل هذه الحالة الثانية اعادة شيء منها .

هذا ما نقرره في تفسير النص المطلوب تفسيره .

مدر ۲/۵/۲۱۹۱

رئيس الديوان الخاص مندوب وزارة الجمارك بتفسير القوانين رئيس محكمة التمييز رئيس محكمة التمييز الاول وكيل وزارة الجمارك لرئاسة الوزراء الثاني علي الجسن على مسيار

فانه ينبغي تفسير النصوص المطلوب تفسيرها على ضوء القواعد الفقهية الباحثة عن مدى رجعية القوانين ؟ وحيث ان القاعدة في هذا الشأن هي ان سريان القانون الجديد في الزمان له وجهان :

وجه سلبي هو انعدام اثره الرجعي بحيث لا يملك المساس في المراكز القانونية التي نشأت في ظل القانونالقديم : ووجه الجابي هو اثره المباشر على المراكز القانونية السابق تكوينها والني لم تكن بعد قد انقضت عند نفاذه اذا جاء معدلا لكيفية تكوين هذه المراكز .

فان ما ينبغي على هذه القاعدة بالنسبة لموضوع البحث ان مجلس نقابة المحامين الذي نشآ في ظل القانون القديم ولم تنقضي مدته عند نفاذ القانون الجديد يبقى قائما الى ان تنقضي دورته المنصوص عليها في القانون القديم .

غير الله لما كان القانون الجديد قد عدل في تكوين المجلس فنص على الله يتألف من النقيب وعشرة اعضاء بدلا من النقيب وستة اعضاء .

فان القانون الجديد تطبيقاً لأثره المباشر يسرى على المجلس القائم بحيث يتوجب زيادة عدد اعضائه الى عشرة عملا بالمادة ٨٠ المشار اليها .

وحيث ان مدة العضوية في المجلس هي نفس مدة دورة المجلس فان الاعضاء الجدد الذين ينتخبون لأكمال نصاب المجلس القائم تنتهي مدة عضويتهم بانتهاء دورة هذا المجلس وهي سنه واحدة من تاريخ تأليفة . هذا ما نقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

#### صدر ۱۹۶۲/۵/۸

عضو عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص عضو رئيس الديوان الخاص عضو و رئيس الديوان الخاص عضو و رئيس القوانين بتفسير القوانين و رئيس محكمة التمييز وكيل وزارة العدليه لرئاسة الوزراء الأول عفالف عفالف عفالف على مساد الشريةي موسى الساكت على مساد

### قــرار المخالفة

لا حاجة بي لان اكرر بيان المسائل الثلاث المطروحة على هذا الديوان، او لان اورد النصوص القانونية المتعلقة بها في قانوني المحامين السابق واللاحق ، لان الاكثرية الموقرة قد اوردتها في مستهل قرارها بكل وضوح وتفصيل: انني مع الاكثرية الموقرة في اجابتها على الاستفسار الاول من ان مجلس نتمابة المحامين الذي نشأ في ظـــل القانون الذي مع الاكثرية قد انقضت بعد ، عند العمل بالقانون الجديد ، يبقى قائما حتى انتهاء المــدة المحددة لتلك

الدورة بمقتضى القانون القديم .

هير انني ارى مع الاحرام لرأى الزملاء الافاضل ، بالنسبة للاجابة على الاستفسار الثاني ، ان كيفية تكوين غير انني ارى مع الاحرام لرأى الزملاء الافاضل ، بالنسبة للاجابة على الاستفسار الثاني والاصل تتبعه هذا المجلس ، مسألة تتصل بعملية انتخابه وتتفرع عنها ، فلا نجوز لذلك تجزئها عنها ، لان التابع تابع والاصل تتبعه الفروع . ومن جملة الادلة العملية على المرابط فيا بين انتخاب المجلس . وعدد اعضائه ، ومدة دورته ، ان المسلد (٥٩) من القانون القديم قضت بانه : « بعد اتمام انتخاب النقيب والميا للسر وامينا للسر وامينا للسراو أمينا للسندوق » ، بينها قضت المسادة (٨٢) ، مسن القانون الجديد بان : « ينتخب المجلس (الذي اسبح يؤلف من عشرة اعضاء بدلا من ستة ) في اول اجماع له ، ومن بين اعضاء المجلد بان : « ينتخب المجلس (الذي اسبح يؤلف من عشرة اعضاء المجلس الثاديم والمينا التي ترى انها ضرورية لتنظيم اعضائه نائباً للنقيب واميناً للسر، واميناً للمسئدوق و امين السر يشترك فيهسا هؤلاء الاعضاء الحدد وطالما اننا نوجب ، راعاة احكام القانون الجديد بانتخاب اربعة اعضاء اضافيين ينضمون الى المجلس القديم ، الجدد وطالما اننا نوجب ، راعاة احكام القانون الجديد بانتخاب اربعة اعضاء اضافيين ينضمون الى المجلس القديم ، فلهاذا لا تراعي نفس هذه الاحكام في استمر ار عضويتهم في المجلس الى ما بعد انقضاء عضويسة زملائهم القدمساء مشفي القانون الجديد ؟ وابن بل كيف نضم الحط الذي يفصل بين حالة واخورى من هذه الحالات ؟

ان تطبيق مبدأ عدم الرجعية ، يقضي بان لا يمس القانون الجديد ما تم في الماضي من تكوين او انقضاء مراكز قانونية ، ولا استثناء من هذه قانونية ، او ما أرتب فيه من اثار قانونية . ولا استثناء من هذه التكوين والانقضاء ، او ما ترتب فيه من اثار قانونية . ولا استثناء من هذه القاعدة الا بنص تشريعي صريح ، والا اذا جاء القانون الجديد بصيغة تفسير للقانون القديم او كان بما يتعلق بالنظام العام او الاداب العامة .

امًا السريان المباشر القانون الجديد – الذي لا يدخل في نطاق مفهوم عدم الرجعية – فانه يُمخضع لحكمه كل السريان المباشر المباشر المراكز القانونية ما يحدث في ظله ابتداء من نفاذه ولو كانت جذوره ترجع للماضي ، فهو يخضع لسلطانه المباشر المراكز القانونية التي يدركها وهي ما تزال في دور التكوين . وفي المسألة المعروضة على هذا الديوان لم يحدث انتخاب مجلس النقاب التي يدركها وهي ما تزال في دور التكوين . وفي المسألة المعروضة على هذا الديوان لم يحدث انتخاب من اثر موضوع البحث في ظل القانون الجديد ، كما وان انتخاب المجاس كان قد تم . وبذلك لا يبقى للقانون الجديد من اثر مباشر على ما انجز من المعاملات بمقتضى القانون القديم .

له لمليه ، وبما أن المشروع لم يتعرض في القانون الجديد صراحه أو ضمنا للاوضاع أو التشكيلات السابقة التي تحت بموجب القانون القديم ، وبما أن القانون الجديد ليس بالقانون التفسيري لاحكام القانون القديم ، ولا هو بمسا يتعلق بالنظام العام أو الأداب العامة ، وبما أن مهمتنا في جوهرها لاتخرج عن كونها استخلاصا لقصد الشارع الحقيقي بتعلق بالنظام العام أو الأداب العامة ، وبما أن مهمتنا في جوهرها لاتخرج عن كونها أن نستنتج بأن المشرع أراد ، مقارنة أحكام القانونين القديم والجديد ، والاخد به والعمل على استقرارها ، أن يغلب أحكام القانون القديم على أحكام القانون الجديد في كل ما يتصل بالمجلس المنتخب بموجب القانون القديم ، من الشؤون .